نواب ٢٠٠٩.. إقرار وإلغاء

قوانين الانتخابات و حماية المستهلك والتقاعد العسكري و زيادة رواتب المتقاعدين.. أهم الانجازات

بغداد / المدى

تمكن البرلمان خلال عام ٢٠٠٩ من اقرار وتعديل العشرات من القوانين كما تم الغاء العديد من القرارات، فمن اهم القوانين التي تساعد البلاد على النهوض سياسيا واقتصاديا، اقر مجلس النواب والذي يعد من اهم القوانين قانون تعديل قانون الإنتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ (المنقوض) وقانون حماية المستهلك بعد التصويت على النقض واجراء التعديلات و قانون الخدمة والتقاعد العسكري و قانون زيادة رواتب المتقاعدين، والغى المجلس بدورته التشريعية قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٩٩) لسنة ٢٠٠١، وقرار مجلس قيادة الثورة المنحل (٩١) لسنة ١٩٧٧، كما الغى التعديل الاول لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي.

واقر البرلمان التعديل الثاني رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ إصلاح رواتب وظروف عمل موظفي الدولة والغى قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٧٢) لسنة ١٩٨٩ وتعديلة ذي الرقم (١٧٩) لسنة ١٩٩١و(١١٧٧) لسنة ١٩٧٥ وتعديلة ذي الرقم (١٧٧) لسنة ١٩٩١ و قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٢٠) لسنة ١٩٨٤و(٦١) لسنة ١٩٨٨ و(٦٩) لسنة ١٩٩٤ و قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (٨٤٤) لسنة ١٩٨٧، و قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٣٧) لسنة ٢٠٠١ وقانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٠ ورقم ٣٠ لسنة ١٩٩٣ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣ وقانون أصول المحاكمات العسكري، واقر قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، وقانون تعديل قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، وقانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها، وقانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٢٥٣) لسنة ١٩٨٥. قانون إلغاء مذكرات عزل القضاة والمدعين العامين، وقانون تعديل قانون إيجار العقار ذي الرقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩، وقانون استبدال اعضاء مجلس النواب وقانون تعديل قانون الادعاء العام رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٦٩٠ لسنة ١٩٨١، وقانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الالغام المضادة للافراد وتدمير تلك الالغام الموقع عليها في اوتاوا في ١٩٩٧/١٢/٢، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وقانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ٤٩ لسنة ٢٠٠٢، وقانون انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة.

كما تمكن البرلمان ومن اقرار قانون التضمين وقانون العقوبات العسكري وقانون استيراد وبيع المشتقات النفطية وقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وقانون تصديق اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية في شأن مكافحة التبغ وقانون تعديل قانون التنظيم القضائي، وقانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٩، وقانون التعديل الخامس لقانون تسجيل الولادات والوفيات رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧١ وقانون التعديل السابع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقانون التعديل السادس لقانون تسجيل الولادات والوفيات رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧١، وقانون ضريبة اعادة الاعمار.

قانون تعديل قانون الخدمة المدنية الذي يعد من القوانين المهمة تمكن البرلمان ايضا من اقراره، كما اقرتعديل قانون ضريبة الدخل المرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، وقانون التعديل السادس لقانون تسجيل الولادات والوفيات رقم (١٤٨) سنة ١٩٧١، وقانون الموازنة الفيدرالية للسنة المالية/٢٠٠٧، وقانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، وقانون رقم (٢٥) ٢٠٠٧ (قانون التعديل الخامس لقانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠)

قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة هي الاخرى شملت بالالغاء بعد ان الغى مجلس النواب العديد من قرارات مجلس قيادة الثورة، فقد الغى قانون تعديل امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة)، فيما صوت على قانون التعديل الثالث لقانون المجمع العلمي رقم (٣) لسنة ١٩٩٥، وقانون تعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٠ والقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٨، وقانون تعديل قانون الخدمة المدينة رقم(٢٤) لسنة ١٩٦٠

قانون تعديل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، وانضمام جمهورية العراق الى الاتفاق الدولي لزيت الزيتون، والغى المجلس قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٠١٩) لسنة ١٩٧٩، كما تم إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٢٨٣) لسنة ١٩٨٠.

كما اقر قانون تعديل قانون الغرامات الواردة بقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل والقوانين الخاصة الاخرى، وقانون تصديق اتفاقية القرض الياباني المقدم الى العراق على شكل رسائل متبادلة ومحضر تداول الموقعة بتاريخ ٣١/ تموز/٢٠٠٧، وقانون تصديق اتفاق بين حكومة جمهورية العراق ومفوضية المجموعات الاوربية حول تأسيس وامتيازات وحصانات بعثة المفوضية للمجموعات الاوربية في جمهورية العراق، وقانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية اليونسكو في شأن حماية التراث الثقافي غير المادي، وقانون ألغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٦٩٠ لسنة ١٩٨١، وقانون التعديل الثالث لقانون اصلاح النزلاء والمودعين، وقانون المساءلة والعدالة،و قانون التعديل الأول لقانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦، وقانون انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها.

وفي منتصف العام الحالي الغى البرلمان قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٦٩٠ لسنة، ١٩٨١

برلمانيون يناقشون آخر مستجدات الساحة السياسية

ثم تمكن من اقرار قانون الاستثمار، وقانون تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، وقانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ٤٩ لسنة ٢٠٠٢

وقانون تصديق الاتفاقية المالية (مشروع اعادة اعمار الطرق الطارئ) المعقودة بين حكومة جمهورية العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي الموقعة في ٢/ نيسان

وصادق البرلمان على الاتفاقية المالية (مشروع أعادة اعمار الكهرباء) المعقودة بين حكومة جمهورية العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي الموقعة في ١٦/ نيسان/٢٠٠٧

كما صادق على الاتفاقية المالية (مشروع التربية الطارئ الثالث) المعقودة بين حكومة جمهورية العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي الموقعة في ٢/ نيسان/٢٠٠٧

واقر البرلمان قانون تصديق الاتفاقية المالية (المشروع الطارئ لمحطتي دوكان ودربندخان الكهربائية) المعقودة بين حكومة جمهورية العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي

وصادق على مقترح قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٤٦١) في ١٩٨٠/٣/٣١

والغى البرلمان قراري مجلس قيادة الثورة المنحل (٨٦) لسنة ١٩٩٣ و(٣٤) لسنة ١٩٩٧

قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام، وقانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني الى حكومة جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ١٠/كانون الثاني/ ٢٠٠٧

قانون التعديل الأول لقانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧، وقانون مجلس النواب

وقانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣)لسنة ١٩٧١ المعدل، وقانون تعديل قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠لسنة ١٩٧٩، كما ألغى البرلمان قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل (٥٦) لسنة ١٩٩٤ و(٧٠) لسنة ١٩٩٤ و(٧٤) لسنة ١٩٩٤،كما صادق على انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤، وعلى اتفاقية انضمام جمهورية العراق الى اتفاق الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك

اقر تعديل قانون استبدال أعضاء مجلس النواب، كما صادق على فك ارتباط اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية، كما اقر قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل، وقانون تحديد بدلات إيجار الوحدات السكنية لدوائر الدولة و القطاع العام، وقانون تحديد ارتباط الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

وقانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البايولوجي، وقانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة

وقانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها

وقانون انضمام العراق إلى مذكرة تفاهم في شأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

وقانون اصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي، وقانون احتساب ممارسة مهنة المحاماة

وقانون تعديل قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩

وقانون تصديق جمهورية العراق على النظام الاساسي للمركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الاخرى، وقانون انضمام العراق الى اتفاقية انشاء اللجنة الإسلامية للهلال الأحمر، وقانون تعديل قانون انتخاب مجالس المحافظات و الأقضية والنواحي المرقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨

وقانون الغاء قراري مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقمين بـ(١٢٧) لسنة ١٩٩١ و(٦١) لسنة ١٩٩٤

وقانون التعديل الاول لامر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤، وقانون التعديل الثاني لقانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠، وصادق على نص قانون الخدمة الخارجية

وقانون تعديل قانون وزارة التربية المرقم (٣٤) لسنة ١٩٩٨، وقانون انتخاب مجالس المحافظات و الأقضية والنواحي، وقانون التعديل الثاني لقانون كلية صدام لإعداد الأئمة والخطباء والدعاة رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧

وقانون الطب العدلي، وقانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب وتعديله وقانون وزارة البيئة وقانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته، وقانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل(١٩٦) لسنة ١٩٨٤

قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية انشاء منظمة المرأة العربية،وقانون التعديل الأول لقانون وزارة العدل رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٥، وقانون الخدمة الجامعية، وقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم

كما اقر المجلس اهم قانون وهو قانون العفو العام، كما صادق على قانون تصديق اتفاقية التدريب والدعم البحري للقوات العراقية المنعقدة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا، وقانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، وقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الارهابية

كما صادق على قرار حول انسحاب قوات المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا الشمالية واستراليا ورومانيا واستونيا والسلفادور وحلف شمال الأطلسي من العراق

وعلى قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلة ومحضر المناقشات الموقعة في بغداد بتاريخ ٢٩/حزيران/٢٠٠٨ المتعلقة بالقرض الياباني المقدم الى حكومة جمهورية العراق

وعلى قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

وقانون تصديق اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية بشأن انسحاب القوات الامريكية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه

وقانون تصديق اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية، وقانون عقوبات قوى الأمن الداخلي، وقانون ضبط الأموال المهربة والممنوع تداولها في الأسواق المحلية، وقانون تعديل قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠لسنة، و١٩٧٩

وقانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل

وقانون تصديق معاهدة صداقة وشراكة وتعاون بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الايطالية

وقانون تصديق اللوائح الصحية الدولية المنقحة

وقانون تصديق اتفاقية القرض الياباني المقدم الى العراق على شكل رسائل متبادلة ومحضر تداول الموقعة بتاريخ ٣١/تموز/٢٠٠٧.

اعلانات

مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف ديالى الاتحادية
محكمة بداءة بعقوبة
العدد/٤٦٦/ب٢/٢٠٠٩
التاريخ/ ٢٠٠٩/١٢/٣١

اعـــلان

الى المدعى عليهم/ سيسيل عبد الرحيم علكة
بثينة ناصر حسين
صبيحة علوان عباس
حقي وإبراهيم وعبد الكريم وكريمة ونهودة أولاد اسماعيل ناصر حسين

أقامت عليكم المدعية سامية طه خضير الدعوى المرقمة ٤٦٦/ ب٢/٢٠٠٩ تطلب فيها الحكم بإزالة شيوع الدار المرقمة ٢٤٠٩/٢ م ٢٧ الكاطون قسمة ان كانت قابلة للقسمة وان تعذر ذلك بيعا وتوزيع صافي الثمن بين الشركاء وتحميل كل شريك ما يصيبه من المصاريف وأتعاب المحاماة ولمجهولية محل إقامتكم حسب أوراق التباليغ مشروحا عليها من قبل المبلغ وحسب اشعار مختار المنطقة وتأييد المجلس البلدي.. عليه قررت المحكمة تبليغكم بواسطة صحيفتين محليتين يوميتين على موعد المرافعة المرافق ٢٠١٠/١/١٠ وفي حالة عدم حضوركم وعدم إرسال من ينوب عنكم ستجري المرافعة بحقكم غيابا وعلنا وفق القانون.

القاضي/زيد أحمد العزاوي

وزارة الكهـــربـــاء

المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى

اعلان مناقصة د/٨٣٢/٢٢

تعلن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى، مناقصة تجهيز (زيت تزييت/ محطة ديزلات سامراء) فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسميا، داخل العراق وخارجه تقديم عطاءاتهم على المناقصة المذكورة اعلاه والتي يمكن الحصول على كمياتها ومواصفاتها وشروطها من مديرية الشؤون التجارية لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار غير قابل للرد وبتاريخ غلق (٢٠١٠/١/١٧) في مقر المديرية الكائن في الباب الشرقي/ ساحة غرناطة سابقا ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

للمعلومات: يمكنكم الاطلاع على التفاصيل الخاصة بالطلبات من خلال موقعنا على شبكة الانترنت www.elecgeepmi.com

المدير العام

وزارة الزراعـــــة

اعلان مناقصة

تعلن وزارة الزراعة/ الدائرة الادارية عن إجراء مناقصة تنظيف بنايات الوزارة (A.B.C) الكائنة في ساحة الاندلس مجاور فندق السدير. فعلى الراغبين الاشتراك بالمناقصة مراجعة مركز الوزارة/ قسم المحاسبة/ الصندوق لغرض الحصول على الشروط المطلوبة مقابل مبلغ مقداره (٥٠٠٠٠) دينار (خمسون ألف دينار) غير قابل للرد مع صك مصدق كتأمينات بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠) دينار (مليون دينار) على ان تقدم العطاءات داخل ظرف مغلق يكتب عليه اسم المناقصة واسم المشترك وتسلم الى سكرتارية لجنة العطاءات في مركز الوزارة، علما ان آخر موعد لتسلم العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الموافق ٢٠١٠/١/١٤ وسيهمل كل عطاء بدون ضمانه ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان والمصاريف الاخرى.

مفيد عبد الامير الشمري
مدير عام الدائرة الادارية
ع/ وزير الزراعة
٢٠٠٩/١٢/٢١